الوسائل
إلى
غوامض الرسائل

لأستاذ الفقهاء والمجتهدين
الشيخ مرتضى الأنصاري قدس سره

تأليف
سماحة الأستاذ
السيد رسول الموسوي الطهراني

الجزء الأول

موسوی تهرانی، رسول، ۱۳۱۵ ـ شارح
الوسائل إلى غوامض الرسائل لأستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري / تأليف السيّد رسول الموسوي الطهراني، تحقيق و تبويب علي أكبر الهلالي. قم: محلاتی، ۱٤۳۱ ق. = ۱۳۸۸ ش. ـ
ج.
ISBN 978 - 964 - 7455 - 68 - 8 (دوره) ـ
ISBN 978 - 964 - 7455 - 67 - 1 (ج. ۱) ـ
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
کتابنامه.
۱ ـ انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱٤ ـ ۱۲۸۱ ق. فرائد الأصول ـ نقد و تفسیر. ۲. اصول فقه شیعه ـ قرن ۱۳ ق. الف. انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱٤ ـ ۱۲۸۱ ق. فرائد الأصول. شرح. ب عنوان.
ج. عنوان: فرائد الأصول. شرح
BP ۱۵۹ / ٤۰۲۸ ف ۸الف ۲۹۷/۳۱۲

▣ اسم الكتاب:	الوسائل إلى غوامض الرسائل / ۱
▣ المؤلف:	السيّد رسول الموسويّ الطهرانيّ
▣ تحقيق وتبويب:	علي أكبر الهلاليّ
▣ الناشر:	محلاتي
▣ الطبعة:	الأولى ۱٤۳۱ ق
▣ ليتوگرافي:	تيزهوش
▣ المطبعة:	ستاره
▣ الكمّيّة:	۲۰۰۰ نسخة
▣ السعر:	۳۰۰۰۰ ريال

جميع الحقوق محفوظة للمؤلّف

كلمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي سَدّدَ الفروعَ بالأُصول، ونشر الأُصول بالفُحول. ثمّ الصلاة والسلام على أصل الوجود الخاتم الموعود في الصُحُف والزبور، سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطاهرين، الغرّ الميامين الذين هم عُدلاء القرآن وأُمناء الرحمان.

أمّا بعد، فهذا شرح مختصر في توضيح وتسهيل معضلات ومجملات السِّفر القيّم فرائد الأُصول المعروف بالرسائل لمصنّفه الكبير وحيدِ عصره وفريدِ زمانه الشيخ الأعظم، أُستاذ الكلّ، الذي هو آية الحقّ الباري، المرتضى الأنصاريّ طاب ثراه وجعل الله الجنّة مثواه.

وبعد، أيّها القارئ الكريم. هذه مسودّة كتبتها في سالف الأيّام معجلاً لتكون تذكرة لنفسي عند الرجوع إلى المتن مع العلم بأنّها غير قابلة للإهداء إلى أحد حتّى أصاغر الطلبة فضلاً عن أكابرهم، ولذا لم أرض حتّى الآن بانتشارها إلّا أنّ الأصدقاء الكرام حيث قد أصرّوا على انتشاره إصراراً كثيراً جدّاً فرضيت به وأرجو من الله أن تكون عامّ المنفعة، إن شاء الله تعالى. آمين يا ربّ العالمين.

قم المقدّسة

السيّد رسول الموسويّ الطهرانيّ عفي عنه

سنة ١٤٣١ الهجريّة القمريّة

على هاجرها آلاف التحيّة والثناء

٧ ـ فهرس محتوى الكتاب

كلمة المؤلّف ٥
مقدّمة التحقيق ٧

مقدّمة البحث

في تعريف المكلّف وحالاته الثلاث وبيان الأُصول العمليّة الأربعة ومجاريها

حول خطبة الكتاب ٢٩
توضيحٌ حول عبارة «اعلم» ٢٩
المكلّف ووجه تقييده بكونه ملتفتاً ٣٠
المراد من الحكم الشرعيّ ٣٥
الشكّ المأخوذ في الحالات العارضة على المكلّف ٣٦
تثليث أقسام المكلّف عند الشيخ ووجه عدول المحقّق الخراسانيّ عنه ٣٦
تقريب التثليث بالحصر العقليّ ٣٧
وجه تسمية الأُصول العمليّة بالقواعد الشرعيّة دون العقليّة ٣٨
فائدة: في أقسام التخيير وأنواعه ٤٠
انحصار الأُصول العمليّة ومجاريها في الأربعة ٤١
وجه عدم ذكر أصالة الطهارة في عداد الأُصول العمليّة ٤٢
التقريب الأوّل في بيان الحصر العقليّ في مجاري الأُصول العمليّة ٤٣
تصوير التقريب الأوّل ٤٤

لماذا اعتبر في الاستصحاب لحاظ الحالة السابقة ولم يكتف بمجرّد وجودها؟ ٤٤
تقديم أمرين لبيان إشكالين في التقريب الأوّل لِمجاري الأُصول العمليّة ٤٧
الأمر الأوّل: أقسام الشكّ في التكليف وبيان أحكامها ٤٧
دفع توهّم إلحاق «الشكّ في التكليف النوعيّ» بالشكّ في المكلّف به ٤٩
كلام السيّد الخوئيّ ﷺ في المقام ٥٠
ضابطة: في مناط الشكّ في التكليف والشكّ في المكلّف به ٥١
الأمر الثاني: أقسام الشكّ في المكلّف به وبيان أحكامها ٥٢
محطّ الإشكال الأوّل ٥٣
محطّ الإشكال الثاني ٥٤
ملخّص الكلام في المقام ٥٤
حكاية الاستشكال في مجلس الدرس ٥٦
التقريب الثاني في بيان الحصر العقلي في مجاري الأُصول العمليّة ٥٧
تصوير التقريب الثاني ٥٧
فائدة: في شروط جريان الأُصول العمليّة ٥٨
مختار الشيخ ﷺ في مجاري الأُصول ٥٩

المقصد الأوّل: في القطع

في حجّيّة القطع وأقسامه ٦٣
وجه لزوم متابعة القطع وكون طريقيّته ذاتيّة ٦٥
إطلاق الحجّة على القطع يغاير إطلاقها على الأمارات الشرعيّة ٦٨
لزوم حمل الحجّة هنا على الحجّة باصطلاح الأُصوليّين ٦٩
الحجّة في اللغة والاصطلاح وإطلاقها على القطع ٦٩
تصريح المحقّق النائينيّ وصاحب حاشية القلائد على صحّة ما ادّعيناه ٧٠

ما سيذكره المصنّف ﷺ يؤيّد ما اخترناه ٧١
تعميم معنى الحجّة عند المنطقيّين وارتفاع النزاع في المقام ٧٢
محاذير وقوع القطع وسطاً في القياس ٧٤
المحذور الأوّل: كذب الكبرى ٧٥
المحذور الثاني: اتّحاد السبب والمسبّب ٧٨
المحذور الثالث: تأثير المتأخّر في المتقدّم ٧٩
توضيح حول عبارة المتن ٨٠
انقسام القطع إلى طريقيّ محض وموضوعيّ وجهات الفرق بينهما ٨٠
الجهة الأُولى: امتناع أخذ القطع الطريقيّ في الحكم ووقوعه وسطاً للقياس
بخلاف الموضوعيّ ٨١
خصوصيّة القطع الطريقيّ المحض ٨٢
أمثلة القطع الموضوعيّ على مذهب التصويب ٨٣
بحث إجماليّ حول المخطّئة والمصوّبة ٨٤
وجه عدم إطلاق الحجّة الأُصوليّة على القطع الموضوعيّ ٨٦
ملخّص الكلام في المقام ٨٨
الجهة الثانية: عدم جواز التصرّف في القطع الطريقيّ وجوازه في الموضوعيّ ٨٩
شأنيّة القطع الطريقيّ المحض وحجّيّته المطلقة ٩٠
أمثلة القطع الموضوعيّ المعتبر على وجه خاصّ ٩٤
لزوم اتّباع دليل الحكم في اعتبار القطع الموضوعيّ ٩٥
أمثلة القطع المأخوذ موضوعاً في دليلٍ شرعيّ وعقليّ ٩٧
القطع المأخوذ في الموضوع على وجه الإطلاق ٩٨
اعتبار خصوص القطع الحاصل من سبب أو شخص خاصّ ١٠٠
ملخّص الكلام في الدليل المأخوذ فيه القطع موضوعاً ١٠١

عدم جواز التصرّف في القطع الموضوعيّ بالنسبة إلى القاطع ١٠٢
ثلاثة أمثلة لجواز التصرّف في القطع الموضوعيّ بالنسبة إلى غير القاطع..... ١٠٤
الفرق بين الأمثلة الثلاثة ١٠٨
الجهة الثالثة: قيام الأمارات والاستصحاب مقام القطع الطريقيّ المحض
والموضوعيّ الطريقيّ وعدمه في الموضوعيّ الصفتيّ..... ١٠٩
الفرق بين الدليل والأصل..... ١١٠
وجه جواز قيام الأمارات الشرعيّة والاستصحاب مقام القطع الطريقيّ المحض ١١١
ملخّص الكلام في المقام..... ١١٣
ما أفاده المحقّق النائينيّ ﵀ في أقسام القطع ١١٥
تصوير أقسام القطع..... ١١٨
وجه انقسام القطع الموضوعيّ إلى الصفتيّ والطريقيّ ١١٨
عدم تصوّر القطع الموضوعيّ الطريقيّ الملحوظ بنحو تمام الموضوع ١٢٢
الأقوال في قيام الأمارات والاستصحاب مقام القطع..... ١٢٢
محطّ النزاع بين المصنّف والمحقّق الخراسانيّ ﵀ في الموضوعيّ الطريقيّ..... ١٢٤
وجه عدم جواز قيام الأمارات والاستصحاب مقام القطع الموضوعيّ الصفتيّ..... ١٢٥
حول مثال اعتبار القطع الصفتي في حفظ عدد الركعات ١٢٦
الروايات الواردة في لزوم إحراز عدد الركعات ١٢٧
جواز قيام غير القطع مقامه عند وجود دليل خاصّ..... ١٢٨
القول باعتبار صفة القطع في أداء الشهادة ١٣٠
قول المشهور في المسألة ١٣١
إلحاق الظنّ بالقطع في جريان أقسامه فيه ١٣٤
تصوير أقسام الظنّ ١٣٥

ما أفاده المحقّق النائينيّ ﷺ في الفرق بين القطع والظنّ ١٣٦
مشتركات القطع والظنّ ١٣٨
بقي أمران ١٤٠

تنبيهات مبحث القطع

بيان إجماليّ حول التنبيهات الأربعة ١٤٣

التنبيه الأوّل

في حجّيّة القطع الغير المصادف للواقع (التجرّي)

أربع اصطلاحات ١٤٧
القطع المبحوث عنه في التجرّي ١٤٩
استنباط الحكم الشرعيّ بالقطع والظنّ ١٥٠
جريان التجرّي في الأمارات الشرعيّة والاستصحاب ١٥٠
جهات البحث عن التجرّي ١٥٢
الأقوال في المسألة ١٥٣
الاستدلال بالإجماع على حرمة التجرّي ١٥٥
النقاش في استدلال المشهور بالمثالين ١٥٨
تأييد القول بالحرمة ببناء العقلاء ١٥٩
تقرير دلالة العقل على قبح التجرّي ١٦٠
المناقشة في الاستدلال بالإجماع ١٦٢
المناقشة في بناء العقلاء ١٦٤
الفرق بين حكم العقل وبناء العقلاء والنسبة بينهما ١٦٥

المباني في مناط العقوبة ١٦٧
المناقشة في الاستدلال بالدليل العقليّ ١٧١
تقريب الردّ على الدليل العقليّ ١٧٤
النصوص الدالّة على الفرق بين المصادف وغيره ١٧٦
جواب آخر عن الدليل العقليّ ١٧٩
تفصيل صاحب الفصول في المسألة ١٨٢
وجوه اتّصاف الأفعال بالحسن والقبح ١٨٥
العنوان الطارئ على قبح التجرّي عند صاحب الفصول ١٨٧
ترتّب العقوبة على التجرّي وعروض الجهة المحسّنة الغالبة على قبحه ١٩٠
اختلاف مراتب العقوبة الحاصلة من التجرّي ١٩٢
المناقشة في تفصيل صاحب الفصول ﵀ ١٩٤
عدم إدراك العقل اتّصاف الأفعال اللا اقتضائيّة بالحُسن والقبح ١٩٧
دعوى صاحب الفصول صحّة اتّصاف التجرّي بالحُسن الواقعيّ ٢٠٠
الجواب الأوّل عن الدعوى ٢٠٤
الجواب الثاني عن الدعوى ٢٠٥
نقد كلام آخر لصاحب الفصول ﵀ ٢٠٧
ما رام إليه المصنّف ﵀ في التجرّي العمليّ ٢١٠
مختار المصنّف ﵀ في التجرّي على المعصية بالقصد ٢١١
حكم التجرّي القصديّ بحسب النصوص الواردة فيه ٢١٢
الطائفة الأُولى: النصوص الدالّة على العفو ٢١٢
الطائفة الثانية: النصوص الدالّة على العقاب ٢١٣
الجمع بين نصوص العفو والعقاب ٢١٨

أقسام التجرّي ٢٢١
شرط صدق التجرّي في الثلاثة الأخيرة ٢٢٣
ما ذهب إليه الشهيد ﷺ في مبحث التجرّي ٢٢٧

التنبيه الثاني
في حجّيّة القطع الحاصل من المقدّمات العقليّة

مناقشة الأخباريّين في القطع الحاصل من العقل ٢٣٣
تشكيك المحقّق الخراسانيّ في أصل هذه النسبة ٢٣٤
تنقيح موضوع البحث في المقام ٢٣٥
وجه تسمية الأخباريّ بالأخباريّ ٢٣٦
وجه منع الأخباريّين حجّيّة الكتاب والعقل والإجماع ٢٣٦
وجه عدم اعتبار الحكم الشرعيّ المستفاد من المقدّمات العقليّة عند الأخباريّين .. ٢٣٧
كلام المحقّق النائينيّ ﷺ في المقام ٢٣٨
بيان احتمالين في وجه المنع ٢٣٩
الاحتمال الأوّل وجواب المصنّف ﷺ عنه ٢٤٠
الاحتمال الثاني وجواب المصنّف ﷺ عنه ٢٤١
توضيح عبارة المصنّف ﷺ ٢٤٣
ما قاله المحدّث الأسترآباديّ في المقام ٢٤٦
أقسام العلوم ٢٤٧
الحكمة العمليّة والنظريّة وبيان أقسامهما ٢٤٧
عدم وقوع الخطأ في الحكمة النظريّة القريبة من الحسّ ووقوعه في البعيدة عنه ... ٢٥١
الاختلاف في العلوم النظريّة وذكر نماذج من وقوع الخطأ فيها ٢٥٣

دائرة حكومة العقل عند المحدّث الجزائريّ ﷺ ٢٦٥
تقدّم النقليّ القطعيّ على العقليّ القطعيّ عند التعارض وذكر مسائل تتفرّع عليه... ٢٦٦
المسألة الأُولى: حبط الأعمال ٢٦٧
المسألة الثانية: سهو النبيّ ﷺ ٢٦٩
المسألة الثالثة: إرادة الله تعالى هل هي عين ذاته كسائر صفاته أم لا؟ ٢٧١
المسألة الرابعة: ما هو أوّل الواجبات؟ ٢٧٣
امتناع تعارض حكم العقل والنقل القطعيّين عند المصنّف ﷺ ٢٧٤
تطابق العقل الفطريّ والشرع عند المحدّث البحرانيّ ٢٧٥
بطلان نظريّة تعارض الدليل النقليّ الضروريّ والعقليّ البديهيّ ٢٨١
اعتبار الدليل العقليّ عند المصنّف ﷺ وأنّه لا يعارضه النقليّ القطعيّ ٢٨٥
وجوب امتثال الشارع مشروطاً بتوسّط الحجّة ٢٩٠
توجيهه ﷺ مذهبَ الأخباريّين ٢٩٣
استشهاد المستشكل بكلام السيّد الصدر ٢٩٥
الجواب الأوّل عن التوجيه بمنع لزوم توسّط الحجّة ٢٩٦
جواب خاصّ عن خبر نفي الثواب على التصدّق ٣٠٢
الجواب الثاني عن التوجيه بأنّ طريق إثبات صدور الأحكام لا ينحصر بالسماع .. ٣٠٧
نموذج إحراز الصدور من طريق العقل ٣٠٧
مزيد توضيح لمدخليّة تبليغ الحجّة في طريق الحكم والردّ عليه ٣١٢
رأي المصنّف ﷺ في تحديد دائرة الاعتماد على العقل ٣١٤
الروايات الدالّة على عدم جواز الركون إلى العقل لإدراك مناطات الأحكام ٣١٥
كلام المصنّف ﷺ حول رواية أبان بن تغلب ٣١٦
النهي عن الخوض في المطالب العقليّة لاستنباط الأحكام الشرعيّة ٣١٨
حول الأخبار الناهية عن الخوض في العقليّات لإدراك الاعتقاديّات ٣٢١

التنبيه الثالث

في حجّيّة قطع القطّاع

كلام في معنى «القطّاع» ٣٢٧
أوّل من صرّح بعدم اعتبار قطع القطّاع ٣٢٨
ما أفاده المحقّق النائينيّ في وجه عدم اعتبار العناوين الثلاثة ٣٢٨
تحرير محلّ النزاع ٣٣٢
توجيه عدم اعتبار قطع القطّاع المأخوذ موضوعاً في دليل الحكم ٣٣٣
القرينة الدالّة على اختصاص محلّ النزاع بالقطع الطريقيّ ٣٣٤
تحليل عدم اعتبار قطع القطّاع المأخوذ طريقاً في محتملات ثلاثة ٣٣٨
بطلان الاحتمال الأوّل بنحو الإيجاب الكلّي ٣٣٩
بطلان الاحتمال الثاني بنحو الإيجاب الجزئيّ ٣٤٠
بطلان الاحتمال الثالث بنحو الإيجاب الجزئيّ ٣٤٦
توجيه بعض المعاصرين الحكم بعدم اعتبار قطع القطّاع مطلقاً ٣٤٩
المناقشة في التوجيه المذكور ٣٥٣

التنبيه الرابع

في حجّيّة العلم الإجماليّ

وجه جعل الإجمال والتفصيل صفةً للمعلوم دون العلم ٣٥٩
تحرير محلّ البحث ٣٦٠
الكلام في العلم الإجماليّ ٣٦٠
المقام الأوّل: في ثبوت التكليف بالعلم الإجماليّ وعدمه ٣٦١

الأقوال والمباني حول العلم الإجماليّ ٣٦١
المقام الثاني: في سقوط التكليف بالعلم الإجماليّ وعدمه ٣٦٥
مدار البحث في المقام الأوّل ٣٦٧
صور العلم الإجماليّ من حيث المخالفة والموافقة القطعيّتين ٣٦٨
الأقوال في المسألة نقلاً عن المحقّق المشكينيّ ٣٦٩
مواضع البحث في الكتاب عن العلم الإجماليّ ٣٧٠
تفصيل الكلام في المقام الثاني (كفاية العلم الإجماليّ في الامتثال) ٣٧١
جواز الاقتصار على العلم الإجماليّ في امتثال الواجبات التوصّليّة ٣٧٢
النزاع في جواز الامتثال الإجماليّ في الواجبات التعبّديّة ٣٧٣
أدلّة القائلين بعدم كفاية الامتثال الإجماليّ في العبادات إذا استلزم التكرار ٣٧٤
دعوى اعتبار قصد التقرّب في العبادات حين العمل والمناقشة فيها ٣٧٦
دعوى الإجماع في المقام ٣٧٦
التشكيك في الإجماع المدّعى في المقام ٣٧٩
تحرير البحث حول الاحتياط الغير المستلزم تكرار العمل ٣٨١
مذهب السيّد الرضيّ والمرتضى في الاحتياط ٣٨٢
الكلام في الامتثال بالعلم الإجماليّ مع التمكّن من تحصيل الظنّ التفصيليّ ٣٨٥
تحرير محلّ البحث وتحقيق المصنّف ﷺ في المقام ٣٨٦
الظنّ الخاصّ والمطلق ودليل اعتبارهما ٣٨٧
هل يُجزي الاحتياط في ما لا يستلزم التكرار مع التمكّن من الامتثال بالظنّ التفصيليّ المطلق ٣٨٩
ذكر المذاهب في انسداد باب العلم وانفتاحها في الأحكام الشرعيّة ٣٩٠
البحث حول المقدّمة الثالثة من مقدّمات الانسداد ٣٩٣

بطلان عبادة تارك طريق الاجتهاد والتقليد عند المحقّق القمّيّ ٣٩٥
إبطال مختار المحقّق القمّيّ ﷺ ٣٩٧
تحرير البحث حول الاحتياط المستلزم للتكرار ٣٩٩
وجه جواز الأخذ بالاحتياط المستلزم للتكرار ٣٩٩
وجه عدم جواز الاحتياط المستلزم للتكرار في خصوص الشبهة الحكميّة ٤٠٠
حاصل الكلام في الأخذ بالاحتياط المستلزم للتكرار ٤٠٢
حكم الامتثال الظنّيّ التفصيليّ بالظنّ الخاصّ ٤٠٩
إشكال وجواب حول الأخذ بالاحتياط وتشريعه ٤١١
إرجاع الشكّ في المقام إلى الشكّ في المحصِّل الموجب للاحتياط ٤١٢
أصالة عدم سقوط الغرض الداعي إلّا بإتيان المأمور به متميّزاً عمّا عداه ٤١٥
جواب عن إشكال مقدّر ٤١٥
توهّمٌ ودفعٌ ٤٢٠
عدم إمكان الجمع بين الاحتياط التامّ وبين اعتبار قصد الوجه ٤٢١
تفصيل الكلام في المقام الأوّل (كفاية العلم الإجماليّ في تنجّز التكليف) ٤٢٤
صور العلم الإجماليّ ٤٢٦
تصوير صور العلم الإجماليّ ٤٣١
بقي أمران: الأوّل: اختصاص البحث بالقطع الطريقيّ ٤٣٤
الثاني: حجّيّة العلم التفصيليّ المتولّد من العلم الإجماليّ ٤٣٦
مسائل موهمةٌ عدمَ اعتبار العلم التفصيليّ المتولّد من العلم الإجماليّ ٤٣٨
الأولى: خرق الإجماع المركّب وإحداث القول الثالث ٤٣٨
كلام الشيخ الطوسيّ في المقام وما قيل فيه من النقض والإبرام ٤٤٠
الثانية: جواز ارتكاب المشتبهين في الشبهة المحصورة ٤٤٢
الثالثة: صحّة ائتمام أحد واجدي المنيّ في الثوب المشترك، بالآخر ٤٤٦

الرابعة : الحكم بتنصيف عين قد تداعاها اثنان ٤٤٨
الخامسة : الحكم بتنصيف الدرهم المشترك ٤٥٠
السادسة : إقرار شخصٍ واحدٍ بعين لِشخصين ٤٥١
السابعة : ما لو تنازع المتبائعان في الثمن أو المثمن ٤٥٢
الثامنة : في ما إذا اختلف المتعاقدان في كون العين مبيعة أو موهوبة ٤٥٤
ستّة توجيهات في المسائل الثمانية الماضية ٤٥٥
التوجيه الأوّل الذي يوجّه به المسألة الثانية والثالثة ٤٥٦
التوجيه الثاني الذي يوجّه به المسائل المذكورة عدا الأُولى والثانية ٤٥٨
التوجيه الثالث الذي يوجّه به المسألة الأُولى ٤٦٢
التوجيه الرابع الذي يوجّه به المسألة السابعة والثامنة ٤٦٣
التوجيه الخامس الذي يوجّه به المسألتان الأخيرتان ٤٦٣
التوجيه السادس الذي يوجّه به المسألة الخامسة ٤٦٤
أقسام مخالفة الحكم المعلوم بالعلم الإجماليّ وبيان أحكامها ٤٦٦
المخالفة الالتزاميّة والعمليّة والنسبة بينهما ٤٦٦
أقسام المخالفة وتحرير محلّ النزاع ٤٦٧
توضيح مذهب المشهور وغيرهم في المخالفة الالتزاميّة ٤٦٨
أمثلة حول المخالفة الالتزاميّة ٤٧٠
بيان حكم المخالفة الالتزاميّة ٤٧٤
المخالفة الالتزاميّة في الشبهة الموضوعيّة ٤٧٧
المخالفة الالتزاميّة في الشبهة الحكميّة ٤٨٠
أدلّة غير المشهور القائلين بوجوب الموافقة الالتزاميّة وحرمة مخالفتها ٤٨٤
نقد أدلّة وجوب الموافقة الالتزاميّة وحرمة مخالفتها ٤٨٦
التحقيق في المسألة ٤٩١

تقرير أخصر وأوفى لجواز المخالفة الالتزاميّة ٥٠٠
إشكال ودفع ٥٠٦
تأييد نظريّة غير المشهور ٥٠٨
استدراك عمّا سلف منه من تأييد نظريّة غير المشهور ٥١١
الردّ على صاحب الفصول بمنع القياس ٥١٤
توجيه إطلاق كلام الأصحاب في الإجماع المركّب ٥١٩
مختار المصنّف ﷺ في المسألة ٥٢٦
حكم المخالفة العمليّة ٥٣٢
حكم المخالفة العمليّة لخطاب تفصيليّ ٥٣٣
المخالفة العمليّة لخطاب إجماليّ ٥٤٣
الأقوال في المخالفة العمليّة لخطاب مردّد ٥٤٤
القول الأوّل: الجواز مطلقاً ٥٤٤
القول الثاني: عدم الجواز مطلقاً ٥٤٦
القول الثالث: الجواز في الشبهة الموضوعيّة وعدمه في الحكميّة ٥٤٦
القول الرابع: التفصيل بلحاظ نوع الحكم اختلافاً واتّحاداً ٥٤٩
مختار المصنّف ﷺ في المقام ٥٥٧
حكم ما بقي من الصور الستّ للعلم الإجماليّ ٥٥٧
اشتباه الحكم من حيث الشخص المكلّف به ٥٥٩
تطبيق فروع المسألة على القواعد الأُصوليّة ٥٦٢
أ ـ حكم حمل واحد من واجدي المنيّ الآخر إلى المسجد ٥٦٣
الأقوال في المسألة ٥٦٥
ب ـ حكم الاقتداء بأحد واجدي المنيّ ٥٧٤
ج ـ حكم استئجار كلّ واحد من واجدي المنيّ لكنس المسجد وأمثاله ٥٧٧

الخنثى وأحكامه ٥٧٨
الخنثى ليست طبيعةً ثالثة ٥٨٠
بعض ما يتعلّق بالخنثى من الأحكام ٥٨٢
الأقوال في المسألة ٥٨٣
الخنثى ومعاملتها مع الغير ٥٨٥
مختار المصنّف ﷺ في المقام ٥٨٧
عدول المصنّف ﷺ عمّا اختاره أوّلاً ٥٨٩
التشكيك في وجه العدول ٥٩٢
الخنثى وتستّرها ولباسها ٥٩٣
الخنثى ولباسها في الصلاة، وحكم الجهر والإخفات لها فيها ٥٩٤
رأي صاحب الفصول في تكليف الخنثى في الجهر والإخفات والردّ عليه ٥٩٦
حكم النظر إلى الخنثى ٦٠١
حكم نكاح الخنثى ٦٠٦

الفهارس العامّة

١ ـ فهرس الآيات الكريمة ٦١٣
٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة ٦١٧
٣ ـ فهرس الفوائد والقواعد الواردة ٦٢٥
٤ ـ فهرس الاصطلاحات العلميّة المعرَّفة ٦٢٧
٥ ـ فهرس مصادر التحقيق ٦٣٥
٦ ـ فهرس محتوى الهوامش ٦٤٧
٧ ـ فهرس محتوى الكتاب ٦٥١